PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**14-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**267,370**
TITLE :	**Enhancing economic activity is necessary to absorb oil supply**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

السعودية تسعى الى توسيع الشراكة مع القطاع الخاص الأميركي

تعزيز النشاط الاقتصادي ضرورة لاستيعاب المعروض النفطي

□ الشارقة – «الحياة»

■ بات الحراك السياسي والديبلوماسي أحد أبرز عوامل استقرار الأسواق العالمية، ويتّصل مباشرة بما يدور في أسواق النفط العالمية من تراجع وتقلّبات، تهدّد نمو الاقتصاد العالمي وثباته، نظراً إلى عدم التوازن الذي تشهده أسواق الطاقة واقتصادات الدول المنتجة للنفط.

وتبدو الصورة أكثر وضوحاً في حراك المملكة العربية السعودية، الساعية من خلاله إلى إعادة بناء العلاقات الاقتصادية مع الدول المؤثرة على مستوى العالم، وإنجاح خطط التنويع الاقتصادي بتطوير القطاعات الإنتاجية والنفطية، من خلال عقد مزيد من الشراكات والعقود الطويلة الأجل مع الولايات المتحدة والصين وروسيا ودول أخرى مؤثرة. كما يمكن اعتبار هذا الحراك، الوسيلة الأفضل لإعادة الاستقرار في أسواق الطاقة وتعزيز عائدات الثروات الطبيعية والاستغلال الأمثل للموارد على المدى الطويل.

وفي رأي شركة «نفط الهلال» وفقاً لما ورد في تقريرها الأسبوعي، «لا يمكن تجاهل التأثير المباشر للمملكة في أسواق الطاقة، كما لا يمكننا الاستهانة بالتأثير الاميركي والروسي والصيني في اتجاهات مسار أسواق الطاقة العالمية والمؤشرات المالية والاقتصادية». وأفادت بأن «العلاقات الأميركية – السعودية قامت في الأصل على التعاون بين الشركات الأميركية الباحثة عن عقود عمل والاستفادة من إعادة تدوير العائدات النفطية»، فيما تركزت خطط المملكة على «الجمع بين حاجات التنمية والخبرة التكنولوجية والإدارة الأميركية، وتنصبّ الجهود حالياً على توسيع دائرة التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة، فضلاً عن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص الأميركي في المشاريع المحلّية المساهمة في إدخال التكنولوجيا الحديثة».

وبات أكيداً، وفقاً للتقرير، أن منتجي النفط «يتّجهون إلى الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية، وإلى زيادة الطاقة الإنتاجية على المدى الطويل، وبالتالي لا بد من إيجاد مخارج أخرى لتحسين كفاءة الأسواق العالمية، والتخطيط لرفع وتيرة النشاط الاقتصادي لاستيعاب العرض الحالي من النفط، فضلاً عن أهداف تتّصل بالتنويع الاقتصادي ومصادر الدخل من القطاعات غير النفطية».

وأشارت «نفط الهلال» إلى أن روسيا «ستزيد إنتاجها من النفط بواقع الثلث، ليصل إلى ١٤ مليون برميل يومياً في السنوات العشرين المقبلة، مستهدفة بذلك الأسواق الآسيوية تحديداً، ما يعني عدم وجود تحرك لدعم الأسعار المتراجعة». ولفتت إلى أن هذا الموقف «يتطابق مع ما تتبناه منظمة «أوبك» للحفاظ على حصتها في الأسواق، ليبلغ إجمالي ما صدّرته المملكة نحو ١٠,٨ بليون برميل نفط في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي». ورأت أن عدداً من المنتجين الكبار يفضلون مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل كسعر وسط يقبله جميع الأطراف».

وعن أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز، أعلن إقليم كردستان العراق، «تخصيص ٧٥ مليون دولار من إيرادات مبيعاته المستقلّة من النفط الخام لشركات تصدير نفط لم تتلقَّ مستحقاتها منذ أشهر. ويشكل هذا الرقم جزءاً ضئيلاً من مستحقات يدين بها الإقليم لشركات نفط عالمية وفق ما أفادت. لكن التعهد بتقديم مدفوعات منتظمة ربما يعيد بعض الثقة. وأشارت وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان، إلى أن «غلف كيستون بتروليوم» ستتلقى ١٥ مليون دولار، و «دي أن أو» و «تي تي أو بي سي أو»، وهي مشروع مشترك بين «غينيل» و «أداكس بتروليوم» التابعة لـ «سينوبك»، ٣٠ مليوناً لكل منهما».

في السعودية، توقعت مصادر في قطاع النفط تأجيل توسيع حقل خريص النفطي في السعودية عن الموعد الأصلي المحدد عام ٢٠١٧»، وأوضحت أن موعد بدء عمليات التوسيع غير واضح حالياً». وكانت شركة النفط السعودية «أرامكو»، أبطأت وتيرة بعض المشاريع منذ بدء تراجع أسعار الخام الشديد العام الماضي، بتجميد المشاريع الأقل أهمية. وطلبت خصومات على بعض العقود التي منحتها.

في الكويت، دشنّت شركة «البترول الوطنية الكويتية» محطة تعبئة الوقود الأولى العاملة بالطاقة الشمسية في منطقة الرقة. وأُنجز هذا المشروع بالتعاون بين دائرتي التسويق المحلي والبحث والتكنولوجيا من جهة، و «معهد الكويت للبحوث العلمية». وتعادل القدرة الإنتاجية للألواح الشمسية في المحطة ٥٠ كيلوواط/ ساعة، حيث تكفي هذه الطاقة لتشغيلها بالكامل في وقت الذروة. وسيُحوّل الفائض من الطاقة إلى شبكة وزارة الكهرباء والماء للاستفادة منه. أما في فترة المساء، فستُشغل المحطة باستخدام شبكة وزارة الكهرباء والماء.

إلى ذلك، اكتُشفت كميات كبيرة من النفط الخام في مناطق استراتيجية في الكويت تصل بالإنتاج إلى مستوى ٣,٣ مليون برميل خلال عامين. وأظهرت المسوحات السايزمية (الزلزالية) التي أجرتها شركة «نفط الكويت» على مناطق بحرية وبرية، وجود احتياط ضخم من النفط الخام سيزيد الاحتياط من النفط والغاز بالدرجة الأولى، والإنتاج، ليمثل نقلة نوعية سواء في الكميات أو النوعية المستخرجة.

وأشارت المصادر إلى أن المسوحات الزلزالية في بعض المناطق البحرية في شركتي «نفط الكويت» و «الشركة الكويتية لنفط الخليج» والتي انتهت فعلياً، برهنت عن امتداد لبعض الحقول البحرية والبرية وتوافر كميات من الاحتياط الضخم على مساحات كبيرة، ما يعزز الاحتياط ويرفع كميات الإنتاج مستقبلاً. وأوضحت أن الإنتاج الحالي يقارب ٢,٩ مليون برميل يومياً.